قرار رقم ٢٠٩/٤٢ باء بتاريخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧.

الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط؛ إدانة سياسات إسرائيل في الأراضي المحتلة والمطالبة بانسحابها الكامل منها؛ إعلان الحاجة إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة؛ الطلب إلى جميع الدول وقف مساعدة إسرائيل[G]

إن الجمعية العامة،

وقد ناقشت البند المُعْنْوَن "الحالة في الشرق الأوسط"،

وإذ تعيد تأكيد قراراتها ٢٢٦/٣٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، ودإط.٩/١ المؤرخ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٢، و١٢٣/٣٧ واو المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٥٨/٣٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و١٨٠/٣٨ألف إلى دال المؤرخة في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و١٤٦/٣٩ ألف إلى جيم المؤرخة في١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و١٦٨/٤٠ ألف إلى جيم المؤرخة في ١٦ كانون الأول/ديسمبر١٩٨٥، و١٦٢/٤١ ألف إلى جيم المؤرخة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦،[١]

وإذ تشير إلى قرارات مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) المؤرخ في ١٩ آذار/مارس ١٩٧٨، و٤٩٧(١٩٨١) المؤرخ في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٥٠٨ (١٩٨٢) المؤرخ في ٥ حزيران/يونيو١٩٨٢، و٥٠٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ٦ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥١١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و ٥١٢ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ حزيران/يونيو ١٩٨٢، و٥١٣ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤تموز/يوليو ١٩٨٢، و٥١٥ (١٩٨٢) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٢، و٥١٦ (١٩٨٢) المؤرخ في ١آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٧ (١٩٨٢) المؤرخ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٨ (١٩٨٢) المؤرخ في١٢ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥١٩ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٢، و٥٢٠ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، و٥٢١ (١٩٨٢) المؤرخ في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، و٥٥٥(١٩٨٤) المؤرخ في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤،[٢]

وإذ تحيط علماً بتقارير الأمين العام المؤرخة في ٧ أيار/مايو ١٩٨٧،[٣] و ١٠ آب/أغسطس ١٩٨٧،[٤] و ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧،[٥]

وإذ تؤكد من جديد الحاجة إلى مواصلة الدعم الجماعي للقرارات التي اتخذها مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المعقود في مدينة فاس

---

* **المصدر**: أحمد عصمت عبد المجيد، مقدم، **قرارات الأمم المتحدة بشأن فلسطين والصراع العربي– الإسرائيلي. المجلد الرابع: ١٩٨٧–١٩٩١** (بيروت، لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩٥)، ٥٢–٥٦.

[١] تركّز هذه القرارات على الوضع في الشرق الأوسط، بما في ذلك الممارسات الإسرائيلية. [المحرّر]

[٢] تركّز هذه القرارات كلها، ما عدا اثنين، على الوضع القائم نتيجة الاجتياح الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٧٨ وسنة ١٩٨٢. [المحرّر]

[٣] A/42/277-S/18849 وللاطلاع على النصّ المطبوع، أنظر: "الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والأربعون، ملحق نيسان/أبريل وأيار/مايو وحزيران/يونيو ١٩٨٧"، الوثيقة S/18849.

[٤] A/42/465 و Add.1.

[٥] A/42/714-S/19249. وللاطلاع على النصّ المطبوع، أنظر: "الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة الثانية والأربعون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧"، الوثيقة S/19249.

بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، ومن٦ إلى ٩ أيلول /سبتمبر ١٩٨٢،[٦] وإذ تكرر تأكيد قراراتها السابقة المتعلقة بقضية فلسطين ودعمها لمنظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وإذ تعتبر أن عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وفقاً لقرار الجمعية العامة ٥٨/٣٨ جيم والقرارات الأخرى ذات الصلة المتعلقة بقضية فلسطين، سوف يساهم في النهوض بالسلم في المنطقة،

وإذ ترحب بجميع الجهود التي تساهم في بلوغ الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط،

وإذ ترحّب بالتأييد العالمي الذي لقيته القضية العادلة للشعب الفلسطيني والبلدان العربية الأخرى في كفاحها ضد العدوان والاحتلال الإسرائيليين من أجل تحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط ومن أجل ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف ممارسة تامة على نحو ما أكدته قرارات الجمعية العامة السابقة المتعلقة بقضية فلسطين والحالة في الشرق الأوسط،

وإذ يُساورها بالغ القلق لأن الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، ولأن قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع لم تنفذ، ولأن الشعب الفلسطيني لا يزال محروماً من استعادة أرضه ومن ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرّف بما يتفق مع القانون الدولي، على نحو ما أعادت تأكيده قرارات الأمم المتحدة،

وإذ تؤكد من جديد انطباق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩،[٧] على جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة، بما فيها القدس،

وإذ تؤكد من جديد أيضاً جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالموضوع والتي تنصّ على أن اكتساب الأراضي بالقوة غير جائز بموجب ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، وأن إسرائيل يجب أن تنسحب دون قيد أو شرط من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى التي تحتلها منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الضرورة الحتمية لإقامة سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة على أساس الاحترام الكامل للميثاق ولمبادئ القانون الدولي،

وإذ يُساورها بالغ القلق أيضاً للسياسات الإسرائيلية المستمرة التي تنطوي على تصعيد الصراع في المنطقة وتوسيع نطاقه، مما يشكّل انتهاكاً آخر لمبادئ القانون الدولي ويعرّض السلم والأمن الدوليين للخطر،

وإذ تشدّد مرة أخرى على الأهمية الكبرى لعامل الزمن في المساعي الرامية لتحقيق سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط في وقت مبكر،

١- **تؤكد من جديد** اقتناعها بأن قضية فلسطين هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط وأنه لن يتحقق سلم شامل وعادل ودائم في المنطقة دون ممارسة الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ممارسة تامة، وانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط والكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة؛

٢- **تؤكد من جديد كذلك** أنه لا يمكن تحقيق تسوية عادلة وشاملة للحالة في الشرق الأوسط دون أن تشارك في ذلك، على قدم

---

[٦] أنظر: A/37/696-S/15510، المرفق. وللاطلاع على النصّ المطبوع، أنظر: "الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢"، الوثيقة S/15510، المرفق.

[٧] الأمم المتحدة، "مجموعة المعاهدات"، المجلد ٧٥، الأعداد ٩٧٠ - ٩٧٣.

المساواة، جميع الأطراف في النزاع، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، ممثل الشعب الفلسطيني؛

٣- **تعلن مرة أخرى** أن السلم في الشرق الأوسط كل لا يتجزأ ويجب أن يقوم على أساس حل شامل وعادل ودائم لمشكلة الشرق الأوسط، تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها ذات الصلة، يكفل انسحاب إسرائيل الكامل وغير المشروط من الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، ويمكّن الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، من ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حق العودة والحق في تقرير المصير والاستقلال الوطني وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة في فلسطين وفقاً لقرارات الأمم المتحدة المتصلة بقضية فلسطين، ولا سيّما قرارات الجمعية العامة دإط ـ ٢/٧ المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٨٠، و١٢٠/٣٦ ألف إلى واو المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١، و٨٦/٣٧ ألف إلى دال المؤرخة في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٨٦/٣٧ هاء المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، و٥٨/٣٨ ألف إلى هاء المؤرخة في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، و٤٩/٣٩ ألف إلى دال المؤرخة في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، و٩٦/٤٠ ألف إلى دال المؤرخة في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥؛ و٤٣/٤١ ألف إلى دال المؤرخة في ٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦؛

٤- **ترى** أن مشروع السلام العربي الذي أُقرّ بالإجماع في مؤتمر القمة العربي الثاني عشر المنعقد في فاس بالمغرب في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١ ومن ٦ إلى ٩ أيلول /سبتمبر١٩٨٢،[٨] والذي أعاد تأكيده مؤتمر القمة الاستثنائي للدول العربية المعقود في الدار البيضاء بالمغرب في الفترة من ٧ إلى ٩ آب /أغسطس ١٩٨٥،[٩] وكذلك الجهود والإجراءات ذات الصلة الرامية إلى تنفيذ مشروع فاس، هي مساهمات هامة تجاه تحقيق حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف عن طريق التوصل إلى سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط؛

٥- **تُدين** استمرار احتلال إسرائيل للأراضي الفلسطينية والأراضي العربية الأخرى، بما فيها القدس، انتهاكاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة المتصلة بالموضوع، وتطالب بانسحاب إسرائيل الفوري وغير المشروط بالكامل من جميع الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧؛

٦- **ترفض** جميع الاتفاقات والترتيبات التي تنتهك حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتناقض مبادئ الحل العادل والشامل لمشكلة الشرق الأوسط من أجل ضمان إقامة سلم عادل في المنطقة؛

٧- **تشجب** عدم امتثال إسرائيل لقراري مجلس الأمن ٤٧٦ (١٩٨٠) المؤرخ في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٠، و٤٧٨ (١٩٨٠) المؤرخ في ٢٠ آب/أغسطس ١٩٨٠، وقرارات الجمعية العامة٢٠٧/٣٥ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠، و٢٢٦/٣٦ ألف وباء المؤرخين في ١٧كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١؛ وتقضي بأن قرار إسرائيل ضم القدس وإعلانها "عاصمة" لها، فضلاً عن التدابير الرامية إلى تغيير طابعها العمراني وتكوينها الديموغرافي وهيكلها المؤسّسي ومركزها القانوني، لاغية وباطلة، وتطالب بإلغائها فوراً، وتطلب إلى جميع الدول الأعضاء والوكالات المتخصّصة وجميع المنظمات الدولية الأخرى أن تمتثل لهذا القرار ولسائر القرارات والمقرّرات المتصلة بالموضوع؛

٨- **تدين** عدوان إسرائيل وسياساتها وممارساتها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخارجها، بما في ذلك نزع ملكية

---

[٨] أنظر: A/37/696-S/15510، المرفق. وللاطلاع على النصّ المطبوع، أنظر: "الوثائق الرسمية لمجلس الأمن، السنة السابعة والثلاثون، ملحق تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر وكانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢"، الوثيقة S/15510، المرفق.

[٩] أنظر: A/40/564 و Corr.1، المرفق.

الأراضي، وإقامة المستوطنات، وضم الأراضي، وغيرها من التدابير الإرهابية والعدوانية والقمعية التي تشكّل انتهاكاً لميثاق الأمم ومبادئ القانون الدولي والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالموضوع؛

٩- **تدين بقوة** قيام إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على الجولان العربية السورية المحتلة، وما تنتهجه فيها من سياسات وممارسات الضم، وإقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي، وتحويل موارد المياه، وفرض الجنسية الإسرائيلية على المواطنين السوريين، وتعلن أن جميع هذه التدابير لاغية وباطلة وتشكّل انتهاكاً لقواعد ومبادئ القانون الدولي المتصلة بالاحتلال بالحرب، وخصوصاً اتفاقية جنيف المتعلّقة بحماية المدنيين وقت الحرب، المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩؛

١٠- **ترى** أن الاتفاقات المعقودة بين الولايات المتحدة وإسرائيل بشأن التعاون الاستراتيجي، والتي وقّعت في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، واستمرار تزويد إسرائيل بالأسلحة والأعتدة الحديثة بالإضافة إلى المعونة الاقتصادية الكبيرة، بما في ذلك الاتفاق المعقود أخيراً بين الحكومتين بشأن إقامة منطقة تجارة حرّة،[١٠] قد شجّعت إسرائيل على مواصلة سياساتها وممارساتها العدوانية والتوسعية في الأراضي الفلسطينية والعربية الأخرى المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، بما فيها القدس، وأضرّت بالجهود التي تستهدف إقامة سلم شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط، وأنها تهدّد أمن المنطقة؛

١١- **تطلب مرّة أخرى** إلى جميع الدول أن تضع حدّاً لما يتدفق على إسرائيل من معونة عسكرية واقتصادية ومالية وتكنولوجية، فضلاً عن موارد بشرية، تهدف إلى تشجيعها على مواصلة سياساتها العدوانية ضد البلدان العربية والشعب الفلسطيني؛

١٢- **تُدين بشدة** التعاون المستمر والمتزايد بين إسرائيل ونظام جنوب إفريقيا العنصري، ولا سيّما في الميادين الاقتصادية والعسكرية النووية، الذي يشكّل عملاً عدائياً ضد الدول الإفريقية والعربية ويمكّن إسرائيل من تعزيز قدراتها النووية، مما يجعلها تفرض على دول المنطقة ابتزازاً نووياً؛

١٣- **تؤكّد من جديد** دعوتها إلى عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة وعلى أساس قراراتها المتصلة بالموضوع كما هو منصوص عليه في الفقرة5 من إعلان جنيف بشأن فلسطين[١١] والذي أيدته الجمعية العامة بموجب قرارها ٥٨/٣٨ جيم ،

١٤- **تؤيد** الدعوة إلى إنشاء لجنة تحضيرية في إطار مجلس الأمن يشترك فيها الأعضاء الدائمون في المجلس لاتخاذ الإجراءات الضرورية لعقد المؤتمر؛

١٥- **تطلب** إلى الأمين العام أن يبلغ مجلس الأمن دورياً بتطورات الحالة، وأن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثالثة والأربعين تقريراً شاملاً يتناول التطورات الحاصلة في الشرق الأوسط من جميع جوانبها.

---

10 International Legal Materials, Vol. 24, No. 3 (May 1985), pp. 653-687.

١١ "تقرير المؤتمر الدولي المعني بقضية فلسطين، جنيف، ٢٩ آب/أغسطس - ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٣" (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع: A.83.I.21)، الفصل الأول، الفرع ألف.

مؤسسة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمؤسسة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من إدارة المؤسسة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي:
ipsbrt@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx